

مادة (٣٠) : يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره . وينشر في الجريدة الرسمية .

حمود بن عبدالله الحارثي

وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية

صدر في : ١٥ من ذي الحجة ١٤١٧ هـ

الموافق : ٢٢ من أبريل ١٩٩٧ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٩٨)  
الصادرة في ١٩٩٧/٥/٣ م

### قرار وزاري

رقم ٩٧/١٨١

### بافتتاح دائرة جزئية بمقر المحكمة التجارية بمسقط وتحديد اختصاصها المحلي

إستناداً إلى المرسوم السلطاني رقم ٨١/٧٩ بإنشاء هيئة حسم المنازعات التجارية .  
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٩٧/١٣ بإجراء تعديلات في مسمى هيئة حسم المنازعات  
التجارية وتشكيلها وإختصاصاتها ونظام نظر الدعاوى وطلبات التحكيم أمامها .  
وإلى موافقة وزارة المالية بكتابها رقم م ز ت / و م - ت / ١٠٨٦ / ١٤٩٦ المؤرخ ١٨ / ٣ / ١٤١٨ هـ  
الموافق ٢٣ / ٧ / ١٩٩٧ م .  
وإلى موافقة وزارة الخدمة المدنية بكتابها رقم خ م / م / و / ٥٩٥ / ٢١ / ٢ / ١٧ المؤرخ ١٧ / ٣ / ١٤١٨ هـ  
الموافق ٢٢ / ٧ / ١٩٩٧ م .  
وإلى كتاب وزارة الشؤون القانونية رقم وش ق / ٣٠ / ٣ / ٨٥١ / ٩٧ المؤرخ ٢١ / ٣ / ١٤١٨ هـ  
الموافق ٢٦ / يوليو / ١٩٩٧ م .  
وبناءً على ما عرضه علينا رئيس المحكمة التجارية .  
وبناءً على ماتقتضيه المصلحة العامة .

### تقرر

مادة (١) : يفتح بمقر المحكمة التجارية بمسقط دائرة جزئية يشمل اختصاصها المحلي جميع  
ولايات السلطنة وذلك حتى يتم إفتتاح الدوائر الجزئية في الولايات وتحديد اختصاص  
كل منها .

مادة (٢) : يعمل بهذا القرار اعتباراً من ١٩٩٧/٧/٢٦ م وينشر في الجريدة الرسمية .

حمود بن عبدالله الحارثي  
وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية

صدر في : ٢١ من ربيع الأول ١٤١٨ هـ  
الموافق : ٢٦ من يوليو ١٩٩٧ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٠٥)  
الصادرة في ١٩٩٧/٨/١٦ م

## وزارة المالية

قرار وزاري

رقم ٩٧/٥٢

### بتعديل جدول التعريفات الجمركية

إستناداً إلى قانون نظام الجمارك الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٨/٢٢ وتعديلاته.  
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٩٦/٨٣ في شأن التكليف بممارسة الاختصاصات المقررة لنائب  
رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية .  
وإلى القرار السلطاني رقم ٨٣/٤ بتعديل بعض الرسوم الجمركية .  
وإلى توصية مجلس الوزراء بجلسته رقم ٩٦/١٥ المنعقدة بتاريخ ١٤١٦/١٢/٥ هـ  
الموافق ١٩٩٦/٤/٢٣ م بشأن إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد الأعلاف من الخارج.  
ونظراً لما تقتضيه المصلحة العامة .

### تقرر

مادة (١) : تضاف إلى البضائع المعفاة من الرسوم الجمركية الواردة في البند (١) من الجدول رقم  
(٣) بالتعريفات الجمركية والملحق بقانون نظام الجمارك المشار إليه ما يأتي :  
- الأعلاف .

مادة (٢) : يلغى كل ما يخالف هذا القرار أو يتعارض مع أحكامه .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

أحمد بن عبدالنبي مكي  
وزير الاقتصاد الوطني  
المشرف على وزارة المالية

صدر في : ٢٦ من ذي الحجة ١٤١٧ هـ  
الموافق : ٣ من مايو ١٩٩٧ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٠١)  
الصادرة في ١٩٩٧/٦/١٥ م